تشل التفكير وتفكك العلاقات الانسانية.. وتؤدي الى ارتكاب الجرائم

# المخدرات آفة خطيرة بدأت تقترب من الشباب والمراهقين

بابل/ اقبال محمد

تعد المخدرات من الآفات الخطيرة التي تحرق الحرث والنسل، وهذه الآفة التي كانت سابقا بعيدة بعض الشيء عن المجتمع العراقي باتت اليوم قريبة منه بل تغلغلت بين اوساطه.

ولمناسبة اليوم العالمي لمكافحة المخدرات قال الدكتور حسن علوان بيعي أختصاص طب مجتمع والخبير في منظمة الصحة الدولية: أن المخدرات مشكلة حقيقية استفحلت بعد سقوط النظام بسبب الحدود المفتوحة وغياب سلطة القانون والفوضى ألامنية، أن المخدرات تنمو في مناطق النزاعات والحروب أو بعد انتهائها حيث تتوفر التربة الخصبة لنموها لدى الفئات العمرية الشابة الطموحة التي تصاب عادة بالإحباط والخوف من المجهول ويستغل كل هذا لترويج وتسويق المخدرات بأنواعها وأشكالها المختلفة مثل المخدرات الموجودة في الطبيعة ومنها ثمرة نبات الخشخاش وأوراق نبات القات والكوكو وأزهار وأوراق نبات القنب والمخدرات نصف المصنعة مثل المورفين والهيروين وكذلك الادوية المختلفة المنشطة للجهاز العصبي والمثبطة له.

وقال الدكتور بيعي: من الاثار الخطيرة للإدمان زيادة نسبة الجريمة والانحراف وأصابة هذه الفئة المنتجة في المجتمع بالشلل أضافة للأثار ألاجتماعية وألاقتصادية كتفكك الاسرة وأنتشار حالات الطلاق والفساد الاداري وقلة أنتاجية الفرد في المجتمع.

وأكد بأن العراق من الدول المهمة جداً في نقل وتوزيع المخدرات في الشرق الاوسط حيث تأتي معظم هذه المخدرات من أيران وأفغانستان بأعتبارهما أكبر منتج للمخدرات وتقول منظمة الصحة العالمية أن ١٠٪ من المخدرات التي تعبر العراق تستهلك فيه.

وقالت الدكتورة ذكرى فاروق حسين مديرة شعبة النظم والبرامج الصحية في قسم الرعاية الصحية الأولية: تأتي خطورة المخدرات كونها تستهدف نخبة من المجتمع وهي نخبة الشباب والمراهقين الذين يعتمد البلد وبنائه وتطوره على هذه النخبة ،فإذا تم تدمير الفئة المنتجة في المجتمع تم تدمير الوطن بأكمله،لا تقدم ، ولا بناء،ولاتطور بسبب وجود شباب مدمن خامل ولا يفكر في شيء سوى تعاطي مخدر من نوع معين ليعيش في عالم آخر بعيداً عن واقعه،والتفكير في ما يجب أن يفعله تجاه بلده وتجاه إخوانه الذين يعيشون معه في نفس الظروف، وللأسف هذه الوسيلة التي اتخذها من يتربص بهذا البلد الجريح ليزيد جراحه ويتفرج عليه وهو ينزف حتى يموت، والأكثر أسفا يساعد على إدخال هذه المواد المخدرة وتدمير الشباب لأسباب اقتصادية وتجارية لأنها مربحة جداً لذلك أصحاب النفوس الضعيفة ساعدت على انتشار هذه المواد، لكن نتمنى على الإعلام ان يوجه اهتماما خاصا تجاه هذه الظاهرة لإنقاذ وطننا وشبابنا من الضياع والدمار والرقي بالوطن إلى ما نطمح إليه من أعلى مستويات التطور.

من جانبه يقول محمد الجنابي معاون مدير في دائرة صحة بابل: لاشك بان للمخدرات تأثيراً كبيراً على المجتمع حيث يترك أثاره في الجوانب: الاجتماعية/ حيث تؤدي المخدرات دوراً في تفكك الأسرة وكذلك تساهم في انهيار شبكة العلاقات الإنسانية وتؤدي إلى ارتكاب جريمة. الجانب الاقتصادي/ حيث الأحوال التي تعرف على المخدرات من قبل مؤسسات الدولة حيث مكافحة هذه الآفة وكذلك الأحوال التي تعطي الأجهزة الأمنية لمكافحة المخدرات وكذلك التي تعرف على المهمات النفسية وكذلك العلاج لهولاء المعاقين.الجانب النفسي/ حيث يفقد المتعاطي للمخدرات نفسه بنفسه وكذلك عدم قدرته في المجتمع حيث يصبح عاطلاً عن العمل

الى ذلك يبين بدر كريم مزعل مدير النشاط الرياضي والكشفي في تربية بابل: إن ظاهرة المخدرات ظاهرة خطيرة غزت معظم شعوب العالم وهي من الحالات السلبية الهدامة في أي مجتمع تدخله ونحن في العراق وفي محافظة بابل هذه الظاهرة قد تكون مبالغاً فيها ولكن لابد من تحوطات الأمان ولابد من الإكثار مثل هكذا ندوات لغرض بث روح الثقافة ضد الإدمان والمخدرات لكي يكون عراقنا الحبيب في مأمن من هذه الظاهرة التي تنقل الشباب إلى الضياع وبالتالي إلى هدم المجتمع ككل ونحن نقرأ ونشاهد إخواننا في دول الخليج كيف يعانون من هذه الظاهرة ولابد لنا من التحوطات لغرض التخلص من هذه الظاهرة.

ويقول المواطن محمد رزوقي معاون طبي: المخدرات ظاهرة غير حضارية ولاتليق بالانسان العراقي وهي ظاهرة تؤخر المجتمع ولاتعمل على تطوره. وهي ظاهره تصنع نقطه سلبية على المجتمع العراقي. ونحن بدورنا نؤكد على هذه الظاهرة ونعمل مجتمعين على التخلص منها وبدورنا كذالك نحث الشباب على عدم التعامل معها لانها مضرة اولاً بالصحة والمجتمع، فيما يشير المواطن حامد محمد علي ضرورة ان يعمل الجميع من أجل مكافحة آفة المخدرات التي تؤدي الى دمار الشعوب. وتقول آلاء حمادي خليل عضوة في منظمه بنت الرافدين: ان للمخدرات تاثيراً سلبياً في انشاء مجتمع محطم القوى وغير قادر على النهوض ومواكبة التطور وله تاثير سلبي على الفرد اولاً وعلى المجتمع ثانياً باعتبار ان متناولها غير قادر على ضبط تصرفاتة او غير مسؤول عما يفعله بحكم إنه شخص غير متزن ولها تاثير كبير من الناحية الاخلاقية والدينية فقد يقوم متناولها بفعل الزنا او القتل او السرقه وهي كلها اعمال مشينه كما تعمل المخدرات على هدم خلايا الجسم وتحويل الشخص الذي يتناولها الى شخص مريض بصورة مستمرة وقد تسبب بامراض خطيره و تؤدي الى إهدار الأموال وتشتيت العوائل.

من الداخل

## أَلدينا وزارة ثقافة؟

هادي جلو مرعي

منذ اشهر طوال ونحن بانتظار الاعلان عن مرشحي السيد المالكي لشغل المناصب الوزارية الشاغرة العائدة لبعض الكتل السياسية التي اعلنت انسحابها من الحكومة لسبب أو لآخر..

واحدة من مشاكل ذلك الانسحاب التعثر الذي اصاب دار الازياء العراقية، او ما اطلق عليه بعد التحرير (وزارة الثقافة) وكان تناوب عليها عدة وزراء حكموها منذ عام ٢٠٠٣ الى ان تركها آخر المستوزرين لأسباب (نجهلها جميعاً)!.

واحسنت المدى حين ذكرتنا طوال تلك السنين بان نشاطاً ثقافياً حرك المشهد الإبداعي ودفعه خطوات الى أمام، بعد اليأس الذي أصاب مجاميع من المثقفين (شعراء، رسامون، مصممون، نقاد، كتاب، حرفيون، تشكيليون، ومبدعون في صنوف ابداع عدة). وربما عجزنا في مرات سابقة عن ارشفة نشاط المدى الثقافي لكثرته وتنوعه وغزارة انتاجه، وباتجاهات عدة. ولاني لست في معرض الاشادة. بهذه المؤسسة أجدني ملزماً بالعودة الى حديث الثقافة، وما طرأ على هذه الوزارة من كسل يذكرنا بحكاية (تنابلة هارون الرشيد) وليس الكسل لوحده عيباً نسجل له حضوراً، انما الفشل في معالجة قضايا الفن والادب، وضعف القدرة على التعاطي مع المثقفين واهل الابداع، وانعدام التواصل مع هذه الشريحة ذات الرؤية الممتدة والهادفة.

> اليس من الاجدى ان تلتفت الجهات الرسمية الى أمر غاية في الاهمية مرتبط بنوعية اللجنة التي تختار من يستحق التكريم ووفق ضوابط محددة ،

اقحمت الوزارة نفسها –دون علم- بشؤون الصحافة العراقية، حين اقدمت على مزاحمة الصحفيين في المساحة التي يشغلون، وبعد رفض اتحاد الادباء التعامل مع الوزارة في مهرجان المتنبي وضعف الاتصال في مهرجان المربد. ونشاطات اخرى، تحاول الوزارة التنفيس عن الضغط المعنوي الذي تتعرض له من خلال محاولات استقطاب عدد من الصحفيين وكان اخر تلك المحاولات اقامتها لحفل على قاعة المسرح الوطني يوم الخميس الموافق ٢٠٠٨/٧/٣ دعت اليه عدداً من الصحفيين غالبهم ليس له من الابداع نصيب، وسلمتهم دروعاً وشهادات، والمفجع انهم طاروا بها فرحا وبلغوا زملاءهم عبر الموبايل، واخرون خصصوا برامج في فضائياتهم لتغطية الحدث. وحين سالناهم كيف تم هذا التكريم، ومن هم اعضاء اللجنة التي اختارت اناساً هم في الاصل ليسوا صحفيين؟ حاروا في الاجابة، او رموا بالامر جهة الوزارة.

اليس من الاجدى ان تلتفت الجهات الرسمية الى أمر غاية في الاهمية مرتبط بنوعية اللجنة التي تختار من يستحق التكريم ووفق ضوابط محددة، فاربعة من المكرمين يعملون في شبكة الاعلام العراقي وآخرون ليسوا صحفيين انما هم مدراء مكاتب إعلامية لوزارات، وآخرون (عسكر) ومنهم من يعمل مستشاراً في فضائية، ومقدمة برامج ليس لها من نصيب في عالم الصحافة سوى مسحة الجمال التي تغطي وجهها.. وهات يا تكريم..

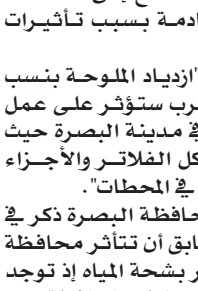

إدخال جميع الأطاريح بعناوينها وملخصاتها على الانترنيت

# جامعة بابل تدرس إنشاء مركز طبي وتطبيق الإعارة الالكترونية

بغداد/ المدى

قال مساعد رئيس جامعة بابل للشؤون العلمية: ان الجامعة أنجزت دراسة لإنشاء مستشفى ومركز بحثي طبي، فيما تدرس امكانية تطبيق نظام الإعارة الالكترونية في مكتباتها.

وقال الدكتور فارس ناجي في تصريح صحفي: ان "الجامعة قد انتهت من اعداد دراسة لانشاء مستشفى جامعي ومركز بحثي وان الملاكات الفنية والهندسية حددت المساحات اللازمة لإقامة هذه المرافق العلمية التي ستستخدم لتسهيل عمل اساتذة وطلبة المجموعة الطبية."

واضاف: ان "الجامعة تطمح وضمن توجهاتها المستقبلية الى انشاء عدد من المراكز العلمية البحثية وانها بدات خطوات متقدمة في هذا المشروع ومنها انجاز دراسة لانشاء مركز بحثي طبي يشمل ثلاثة اقسام علمية في الجامعة."

وتابع ناجي: ان الجامعة "تدرس ايضا اختيار افضل العروض ذات المواصفات العلمية لتطبيق نظام الاعارة الالكترونية في مكتباتها المركزية والذي ستنفرد به جامعة بابل على مستوى الجامعات العراقية."

واوضح أن "هذا النظام يعد من الأنظمة المتقدمة التي تطبق في اغلب المكتبات العالمية بما يمتاز به من اختصار واضح للوقت والجهد والروتين لزائر المكتبة من خلال تحريره لشريحة الكترونية داخل أجهزة الكترونية تسمح بفتح بوابات إذ كان الكتاب غير مستعار ولا تسمح بفتح تلك البوابات إذ كان الكتاب قد استعير مسبقا"

وتابع انه "تم تخصيص مبالغ مالية لتطبيق هذا النظام بعد دراسته واختيار أفضل العروض الحديثة المقدمة في هذا المجال."

وعلى صعيد ذي صلة، أكد ناجي أن مكتبة الجامعة المركزية تميزت أيضا بإدخال جميع الاطاريح بعناوينها وملخصاتها على موقع الجامعة الالكتروني وقال: أن "بإمكان أي باحث سواء داخل الجامعة أو خارجها الاستفادة من تلك الرسائل والاطاريح بصورة مجانية تنشيطا لحركة البحث العلمي المتواصل في البلاد."

# تراجع النسب التسويقية لمحصولي الحنطة والشعير في واسط

الكوت/ المدى

ذكر مدير الشركة العامة لتجارة الحبوب في واسط، امس الاول، أن الكميات المسوقة من محصولي الحنطة والشعير الى مخازن الشركة في الكوت بلغت (١٠٤) آلاف طن للحنطة، فيما لم تتجاوز كميات الشعير المسوقة (٤٥) طنا، مشيرا الى انها نسب لا تلبي الطموح مقارنة بالعام الماضي.

واوضح عبد الستار محمد علي في تصريح صحفي: أن "الكميات المسوقة من محصول الحنطة لمخازن الشركة في الكوت للموسم الزراعي الحالي بلغت ١٠٤ آلاف طن من الحنطة ذات الدرجة الاولى وذات نقاوة عالية وخالية من الشوائب حسب الفحوصات المختبرية".

واضاف: أن "كميات محصول الشعير المسوق الى مخازن الشركة لهذا العام لم تتجاوز ال(٤٥) طنا وهي كمية لا تلبي مستوى الطموح مقارنة بالاراضي التي تم زراعتها بهذا المحصول".

يشار الى أن مجموع ما تم تسويقه من محصول الحنطة للموسم الزراعي الماضي بلغ (١٣٧) ألف طن، في حين بلغ مجموع ما تم تسويقه من محصول الشعير الفي طن.

وعزا سبب قلة الكمية المسوقة من محصول الشعير الى أن "السوق المحلي قد استحوذ على هذا المحصول وباسعار تنافسية عالية تجاوزت ال(٤٥٠) الف دينار للطن الواحد نتيجة لما يشهده السوق من شحة في المواد العلفية بسبب شحة مياه الري".

من جهته قال المهندس سلام اسكندر مدير زراعة المحافظة: ان "هناك مساحات اراضي زراعية كبيرة لم يتم حصادها خلال الموسم الزراعي لعام ٢٠٠٨ بسبب تضررها نتيجة لعدم سقوط الامطار والشحة الشديدة في المياه خاصة في مناطق المزاك والبشائر والمناطق الحدودية مع ايران منها زرباطية وجصان وبدرة والشهابي والغريبة".

وشهد العام الحالي في عموم البلاد شحة المياه في نهري دجلة والفرات، فضلا عن قلة تساقط الامطار ما ادى الى تراجع القطاع الزراعي وانعدامه في مدن عديدة من البلاد، واعلنت وزارة الموارد المائية العام الحالي عام جفاف، الامر الذي ادى الى اتخاذ اجراءات طارئة من بينها ترشيد استهلاك المياه وتقنينها على المزارعين.

وكان اسكندر قد ذكر بوقت سابق من الشهر الماضي في تصريح صحفي أن "مساحة الأرض المزروعة بمحصولي الحنطة والشعير للموسم الشتوي الحالي في المحافظة بلغت (٩٢٠) ألف دونم توزعت بين (٦٤٠) الف دونم لزراعة محصول الحنطة و(٢٨٠) الف دونم لزراعة محصول الشعير وهي مساحة مقاربة للمساحة الكلية المزروعة في العام الماضي والبالغة (٩١٠) آلاف دونم".

وأشار الى ان "هذا العام تميز بارتفاع أسعار شراء الحنطة والشعير من قبل الدولة قياساً بالأعوام السابقة، إذ تم شراء الطن الواحد من الحنطة (درجة أولى) بسعر ٦٢٥ ألف دينار مقابل (٥٤٠) ألف دينار في العام الماضي، في حين بلغ سعر شراء الطن الواحد من الشعير (٤٠٠) ألف دينار مقابل (٢٧٠) ألف دينار العام الماضي". لافتا أن رفع سعر الشراء من قبل الدولة جاء لأجل تحفيز المزارعين والفلاحين لتسويق محاصيلهم الزراعية إلى فروع الشركة.

مسؤول: وزارة البلديات أهملت المحافظة

# انقطاع الكهرباء وقلة الكلور وراء شحة مياه الشرب في البصرة

صرف ملايين الدولارات وشبكات الانابيب نفسها!

البصرة/ المدى

يشكو المواطنون في البصرة من شحة وسوء المياه الصالحة للشرب، فيما يشير مسؤولون إلى إن أسباب ذلك تعود الى قلة مناسيب المياه والانقطاع المستمر في التيار الكهربائي، فضلا عن شحة مادة الكلور المستخدمة في تصفية مياه الشرب.

ويقول المواطن أبو محمد (٤٣ سنة) من منطقة حي الحسين غربي المدينة: انه يسهر الليل بطوله بانتظار مياه الإسالة (مياه الشرب) من اجل ملء خزان البيت وأحيانا كثيرة يفشل في سحب الماء بواسطة المضخة الكهربائية التي يستخدمها اغلب المواطنين في بيوتهم لتعذر وصول مياه الاسالة إلى بيوتهم.

وأضاف: إن عائلته المكونة من ١٢ فردا تستهلك من الماء كميات كبيرة وهي بحاجة إلى هذه الكميات، لاسيما وانه فصل الصيف وهم بحاجة إلى الاستحمام بشكل مستمر.

أما المواطن صفاء يوسف (٢٥ سنة) من منطقة الجمعيات وسط المدينة فقال: انه لم يستحم ليومين بسبب انقطاع مياه الإسالة في منطقتهم في هذا الصيف، مشيرا إلى إن "مياه الإسالة قد شحت منذ أكثر من شهرين ولكن في الفترة الأخيرة بدت هذه الشحة واضحة ".

وأضاف: "ليست شحة المياه مايخيف ولكن الشك في ان مياه الإسالة هي ملوثة كونها ذات لون عكر وفيها روائح كريهة تشبه رائحة المجاري ".

وأشار يوسف "سمعنا من المسؤولين إن هناك مشاريع أنجزت في قطاع الماء والمجاري وملايين الدولارات صرفت من دون أن نلمس أي تغيير فشبكات الأنابيب نفسها والانقطاع مستمر."

المواطن مسلم العيداني من منطقة المعقل أشار إلى ان "المياه الواصلة عن طريق الإسالة سيئة وتحتوي على الشوائب وذات لون اخضر ورائحة كريهة."

وأضاف: "كنا قد قدمنا شكاوى كثيرة إلى قسم ماء ومجاري المنطقة ولكنهم يخبروننا "ابحثوا عن السبب وبلغونا" مبديا استغرابه من هكذا تعامل من دائرة ضمن مسؤولياتها البحث عن الأسباب وعلاجها.

وشكلت، قبل مايقرب من شهر في البصرة ، غرفة عمليات برئاسة محافظ البصرة وعضوية عدد من مسؤولي الدوائر المعنية لمعالجة مشكلة شحة المياه التي تعانيها المحافظة منذ شهر أيار الماضي. حسب مسؤول لجنة الخدمات ورفع التجاوزات في محافظة البصرة.

وقال احمد الياسري أن "مهمة غرفة العمليات تتمثل في رصد الأسباب التي تقف وراء حصول شحة في المياه الواصلة إلى محطات الإسالة ووضع الحلول المناسبة لها لاسيما العمل على تنظيف بعض الأنهر والجداول المهمة في المحافظة".

وأضاف أن "شحة المياه التي بدأت تشهدها محافظة البصرة في الآونة الأخيرة لم تكن بمستوى كبير وهي تأتي نتيجة حصول نقص في كميات المياه الواصلة إلى المحافظة وكذلك أدى انقطاع التيار الكهربائي المستمر إلى عرقلة ضخ المياه من محطات الإسالة".

وتابع "كذلك اثر توقف بعض المحطات التي أنجزت عن طريق برنامج تنمية الأقاليم بسبب قلة الملاكات المتخصصة وقلة المواد المستخدمة في تصفية وتحلية الماء ونحن في طريقنا لحل هذه الإشكالية بعد اتصالنا بوزارتي البلديات والموارد المائية، وقد أبدينا استعدادهما لدعمنا في هذا المجال".

من جانبه، قال رئيس لجنة الماء في مجلس محافظة البصرة: "ان الأسباب الحقيقية لتردي مياه الشرب في المدينة هي ان وزارة البلديات أهملت مدينة البصرة بشكل ملحوظ إلى الدرجة التي وصلت إلى انعدام مادة الكلورين من مياه الإسالة".

وأضاف الدكتور حامد ألظالمي إن "الكمية الواصلة إلى مديرية ماء البصرة من الكلور لا تتجاوز ربع الحاجة الحقيقية إلى تلك الكمية، إذ الواصل هو ما يقارب من ٢٠-٢٥ طناً شهريا من مادة الكلورين، والحقيقة أن دائرة ماء البصرة تحتاج إلى أكثر من ١٠٠ طن من مادة الكلورين، لذلك كثيرا ما تجد المياه الواصلة إلى المنازل ليس فيها نسبة جيدة أو تكاد تكون منعدمة".

كما اكد مدير شعبة تعزيز الصحة في البصرة وجود نقص في مادة الكلورالواصلة لمشاريع المياه في المدينة مبينا "ان نتائج الفحوصات الأخيرة التي قامت بها لجان فحص المياه المشتركة بين مديرية الماء والصحة أثبتت ان مايقرب من ٣٠٪ من نماذج الفحص كانت خالية من مادة الكلورين "

وقال الدكتور قصي عبد اللطيف: ان "ذلك يرجع لأسباب فنية نتيجة عدم استقرار ضخ مادة الكلور في مشاريع المياه بسبب عدم استمرارية الكهرباء المزودة لمشاريع المياه و بسبب التجاوزات للمواطنين على شبكة مياه الإسالة."

واضاف "بالتالي يؤثر حتى على نتائج الفحص الجرثومي التي أثبتت تلوث بعض نماذج المياه بسبب هذه التجاوزات."مشيرا الى انه "تم رفع توصيات لممثل رئيس الوزراء في البصرة والمسؤولين الآخرين حول شحة مادة الكلور في قسم من مشاريع المياه في المدينة ما يؤدي الى الحصول على ماء قد يكون نقيا ولكن غير معقم."

وأبدى عبد اللطيف تخوفه من استمرار سوء مياه الإسالة وتأثيرها على صحة السكان، لافتا "إننا في فصل الصيف ومن الممكن ان يؤدي استخدام المياه غير المعقمة إلى تفشي الأمراض وخصوصا أمراض الإسهال والأوبئة الأخرى."

من جانبه، قال مدير ماء محافظة البصرة: إن نسبة الأملاح في شط العرب ارتفعت إلى ٣ آلاف جزء من المليون خلال شهر أيار الجاري بسبب شحة مياه نهري دجلة والفرات، محذرا من أن ذلك سيؤثر على عمل محطات الإسالة في المحافظة.

وأوضح المهندس عبد المنعم خليل لازم: أن "نسبة الأملاح في شط العرب سجلت ارتفاعا كبيرا إذ وصلت حاليا إلى ٣ آلاف جزء من المليون وهو أكثر من المقرر بخمس عشرة مرة في حين كانت هذه النسبة قبل شهرين تصل إلى ١٥٠٠".

وأضاف: أن "هذا الارتفاع يعود إلى شحة كميات المياه الواصلة عن طريق نهري دجلة والفرات إلى شط العرب الذي انخفض منسوب المياه فيه ومن المتوقع أن تتضاعف نسبة الأملاح إلى ٤-٥ آلاف خلال الفترة القادمة بسبب تأثيرات الخليج العربي".

وحذر لازم من أن "ازدياد الملوحة بنسب عالية في شط العرب ستؤثر على عمل محطات الإسالة في مدينة البصرة حيث ستؤدي إلى تآكل الفلاتر والأجزاء الحديدية الموجودة في المحطات".

وكان مدير ماء محافظة البصرة ذكر في تصريح صحفي سابق أن تتأثر محافظة البصرة بشكل كبير بشحة المياه إذ توجد أربعة مصادر تغذي مناطق المحافظة وهي دجلة والفرات وشط العرب وقناة البدعة وحصول نقص في نهري دجلة والفرات سينعكس سلبا على كمية المياه الواصلة إلى شط العرب.

وأعرب رئيس لجنة التطوير والأعمار في مجلس محافظة البصرة غالي نجم مطر عن دهشته من "تزايد مشكلة نقص المياه في مدينة البصرة في ظل وعود الحكومة المحلية بإنشاء مشروع ماء البصرة الكبير الذي يخطط له منذ أكثر من عامين.، فضلا عن صرف مبالغ كبيرة على قطاع الماء في السنوات الثلاث الماضية."

ويؤكد مسؤولون محليون أن مجلس المحافظة صرف مئات المليارات لتطوير مشاريع المياه في المدينة من دون أي تطور يذكر في هذه المشاريع.

واوضح مطر أن "مشروع ماء البصرة الكبير خصص له (٦٠٠)مليون دولار كمنحة يابانية وما زال قيد الدراسة في الوقت الذي صرف أكثر من ١٥٠ مليار دينار على مشاريع المياه الصغيرة."